

محاضرة الدكتور / صالح لمعى

## الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي في القاهرة

### أهمية التراث المعماري الإسلامي والمعناية به:

يعتبر موضوع التراث المعماري الإسلامي في القاهرة من أهم الموضوعات الجديرة بالاهتمام في مجال الآثار. وهو في أمس الحاجة في وضعه الحالي إلى الدراسة التي تتناسب مع قيمه وقيمة التاريخية والحضارية الكبيرة، ومن ثم ضرورة العمل على الحفاظ عليه بقدر ما يتيح لنا من جهد وعلم. ويشهد الواقع التاريخي بأن القاهرة تتميز عن غيرها من العواصم العربية والإسلامية بوجود تراث إسلامي حضاري وفيه تكون على أمتداد العصور الإسلامية التي تعاقبت على الحكم في مصر منذ الفتح العربي في عام ٦٤١ هـ / ١٢٥٣ م.

وقد وجدت وتكونت في ظل هذه العصور الإسلامية ومع تنوعها - خلال ما يقرب من أربعة عشر قرناً - عطرة إسلامية في القاهرة ذات طابع خاص ومتميز، يختلف عما هو موجود في أنحاء الوطن العربي والإسلامي جميعه، ويعتبر هذا التراث من مظاهر هذا الوطن قيمة وحجمها ونوعها.

وعلى الرغم من تعدد واختلاف العصور التي باكتت الحكم في مصر، وهي العصر الأموي والعباسى والفارطى والايوبى والمملوكى والجركى، وفي النهاية العثمانى، إلا أن العمارة الإسلامية المصرية أصبحت لها شخصيتها وقوتها التي تأكّدت بصورة عامة في العصر المملوكى ومشكل خاص في العصر المملوكى الجركى.

وتحتوي القاهرة الإسلامية على أنواع متعددة من المبانى الأثرية يمكن تقسيمها ورد هنا من الناحية الوظيفية إلى الأنواع الآتية :

- ١) مبانى دينية وتعلمية تتمثل في الجامع والمساجد والمدارس الدينية والخانقاهات والتكايا والمدافن.
- ٢) مبانى الخدمات التجارية والاجتماعية والصحية وتشتمل على البيمارستان والوكالات والخانات والقيساريات والحمامات.
- ٣) مبانى سكنية وهى القصور والمنازل الخاصة والرباع والوكالات.
- ٤) مبانى دفاعية وهى القلاع والأسوار الدفاعية.

وتشير الوثائق التاريخية أيضاً أن العناية بهذه المباني الأثرية واعطائها التقدير الذي تستحقه لم يستمر على الدوام . ويمكن تحديد الزمن الذي وضع فيه بداية الاهتمام في العناية بهذه المباني بعد الفتح العثماني لمصر في عام ١٥١٢/٩٢٣ م، حيث فقدت بعض المباني وظائفها الأصلية وخاصة المدارس التي تحول أغلبها إلى مساجد . كما تم تحويل الغرف الملحقة ببعض المباني كاماكن للسكن ، وأحياناً لسكنى أعداد كبيرة إِدَى وجود هلا بك الشك إلى الحاق الضرر بالبين بهذه الأماكن .

صاحب هذا الاهتمام فقدان الكثير من الدعم المالي الموقف على المباني الأثرية .  
وتتجدر الاشارة إلى أن محاولة البعض الصاق سوء حالة المباني التاريخية بعدم معرفة المعماري المسلم لطرق عزل مواد البناء ضد الرطوبة والامطار أو عدم معرفته بأصول وقواعد البناء أو استعمال "مونة" غير سليمة - أمر بعيد عن الواقع والصواب .

فقد تنوّعت أنواع وحجوم الحجارة المستعملة في البناء حسب الوظيفة المطلوبة في المبني كما استعملت "مون" مختلفة حسب الأماكن المعروضة للمياه . وبالرجوع إلى الوثائق التاريخية نجد أنها تشير إلى أنواع المواد المستعملة في البناء ووظائفها ، وكلها تدل على معرفة كاملة بعلم البناء ، ومن الممكن القول أن طرق البناء التي شاعت في القرون الوسطى في الشرق هي نفسها التي استعملت في الغرب .

وعندما أحسست الدولة - في أواخر القرن الماضي - بحدى الخطر الفادح الذي يتعرض له هذا التراث ، أنشأت لجنة حفظ الآثار العربية في عام ١٨٨١م، ثم أصدرت أول تشريع لحماية الآثار في عام ١٨٨٣م، وكانت في ذلك من أوائل دول العالم في إصدار التشريعات الخاصة بالتراث، وقامت بتجديد المباني ذات القيمة الأثرية طبقاً للمفهوم السائد في تلك الفترة، كما قامت أيضاً بمحاولات جيدة في ترميم عدد لا يأسبه من المباني التاريخية إلا أن الترميم قد انصب على الأثر فقط دون المنطقة المحيطة به.

وقد تبعت مصلحة الآثار ومن بعدها الهيئة العامة للآثار وأعمل الترميم، إلا أن ذلك كلّه لم يمنع من وجود مشكلات كثيرة بالمباني التاريخية تهدّد معالمها في كثير من أنحائها وسلامتها في أنحاء أخرى، بل لقد أندثر بعض هذه المباني تماماً.

ولا يخفى أن منطقة القاهرة التاريخية ذات كثافة سكانية عالية وتضم حالياً مناطق صناعية وتجارية وسكنية تشابكت وتدخلت معاً، وأغلب السكان بها من الطبقة ذات الدخل المحدود والوضع المعيشية بها غير مناسبة. وكل ذلك يصور خطورة المشاكل التي تتعرض لها تلك الأماكن مع ما تزخر بها من آثار.

#### المشكلات التي تواجه التراث المعماري الإسلامي :

والمشكلات الحقيقة التي تحيط بالتراث المعماري الإسلامي في القاهرة كثيرة ومتعددة وسُنرَكز على أهمها فيما يلي :

##### ١) ضعف الوعي الأثري لدى المواطنين :

فمن العوامل الهامة التي تسبّب المشاكل للتراث المعماري ضآلة الوعي الأثري لدى المواطنين، إلى جانب عدم تفهمهم للقيمة التاريخية والفنية للمناطق والمباني الأثرية، وعدم الاحساس بالانتماء لهذا التراث، وقد يرجع ذلك إلى شعور كثير من المواطنين بأن الذين قاموا بتشييد تلك المباني غرباء عنهم، بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي السيء لسكان تلك المناطق، كذلك فإن أغلب المباني الأثرية متروكة بدون استعمال ولا تعود بفائدة محسوسة على سكان المناطق الموجودة بها مما لا يشجع على المحافظة عليها ولا اهتمام بها.

٢) المشكلات الناتجة عن الظروف البيئية :

١° - التأثيرات السيئة التي يحدثها تراكم الغبار على الأسقف والحوائط وما يتسبب عنه من اتلاف للدهنات والزخارف بالإضافة إلى العفن الذي يتكون على الحوائط و يؤدي إلى تآكلها .

ب - تلوث الهواء بالمناطق الأثرية بدخول وسائل المواصلات الحديثة إليها ، وانشاء صناعات جديدة بداخلها أو بالقرب منها مما أدى إلى أضرار كبيرة بمواد الانشاء .

ج - تسرب مياه الصرف الصحي وتغذية المبنى بالمياه مما تسبب عنه هبوط غير منتظم في بعض أجزاء المبنى التاريخية بالمنطقة ، وبالتالي انهيارها ، نظراً لأنَّ هذه المبنى مقامة على أرض رديم تنفسه بدرجة كبيرة بالمياه ، ويبلغ عمق هذه الطبقة حوالي من ٣٥ - ٥ متراً ، يتلوها طبقة طينية رملية تصل إلى عمق ١٢ متراً ، ثم طبقة متدرجة الحبيبات تصل إلى عمق ٢٠ متراً .

كما تبين أن الضغوط الواقعة على التربة في المبنى السكنية أو الدينية تبلغ ما بين ٢٥ كج / سم٢ وهي ضغوط عالية جداً للتربة المؤسس عليها .

د - تسرب الرطوبة إلى الحوائط عن طريق المياه الجوفية أو السطحية والأسقف عن طريق مياه الأمطار ، وهو ما يؤدي إلى تدهور حالة الأسقف والحوائط . ومعروف أن المياه الجوفية عد وخطير لمثل هذا التراث من المبنى ، وهي قد تتسبب - في القريب - في طمس حفريات تاريخية هامة .

و - حركة المواصلات وما تحدثه من اهتزازات قوية في المبنى نظراً لقرب الأساسات من سطح الأرض ، وهو ما يؤدي إلى شرخ في المبنى .

٣) مشاكل ناتجة عن أجهزة الدولة :

١° - استيلاء الدولة على الأوقاف المخصصة للمبنى الأثري ، مع عدم تخصيص التمويل الكافي لاعمال الصيانة والترميم .

ب - قيام بعض الأجهزة السياسية بدءاً من الستينيات باسكان أعداد كبيرة من السكان في المبنى التاريخية بسبب انهيار مساكنهم مما ترتب عليه سوء استعمالها وعدم المحافظة عليها .

- ج - تأجير بعض المباني التاريخية إلى القطاع الخاص، وهو استعماله لهذه الأماكن بتخصيصها لوظائف لا تتفق مع الوظيفة الأصلية لهذه المباني، مما يتربّ عليه الأضرار الفادحة بها. فعلى سبيل المثال يوجد سبيل يستعمل كورشة للنحارة في حي الجماميز بجوار تفتيش آثار جنوب القاهرة، ووكالات تستعمل كمخازن، وورش ومصانع في كل من حي الازهر والجمالية.
- د - ضعف المنشآت المادية المخصصة لرعاية الآثار، وذلك رغم ضخامة أعداد المباني التاريخية بالقاهرة، وعلى هذا توقف الأجهزة المعنية طرفة عن حماية الآثار من التعدّيات التي يحدثها الأهالي وأجهزة الدولة التي تستولى على بعض الأماكن التاريخية.
- ه - تدخل المجالس الشعبية المحلية بأصدار قرارات لتخصيص أراضٍ داخل المناطق التاريخية الآثارية لإقامة مشاريع بدون الرجوع إلى هيئة الآثار المصرية.

ومن ثم فبعد عرض هذه الاسباب فاننا نوصى بما يلى :

١- ايقاظ الوعى الاثرى عن طريق :

١/١- وسائل الاعلام كالصحافة والراديو والتليفزيون .

٢/١- تدريس مادة التراث المعماري ضمن دروس التاريخ في المدارس كي يتعرف التلميذ منذ الصغر على تاريخه وحضارته وتدعم ذلك بالرحلات لزيارة الاثار والمتحف  
واعداد الجيد لتلك الزيارات حتى تأتى بالفائدة المرجوة منها .

٣/١- الاهتمام بالدراسات المعمارية الاسلامية بكليات الهندسة والفنون بهدف التعرف على القيم الجمالية والتكونيات والعلاقات المعمارية والفراغية والبصرية في المعمار  
الحضري .

٤- انشاء شركات متخصصة في اعمال الترميم الاثرى في نطاق هيئة الاثار او مديرية الاثار .

٥- انشاء مدارس للحرفيين للتدريب على الحرف القديمة والتي ظهرت الحاجة اليها بشدة خلال اعمال الترميم الاخيرة علما بأن المدرسة الحرفية بوزارة الغورى والتابعة لوزارة الثقافة والمدرسة الحرفية ببيت السناري والتابعة لهيئة الاثار لم توفر العمالة الكافية المتخصصة .

٦- تقرير مراكز التسجيل بالعناصر المتخصصة وتمويلها الى مراكز علمية بهدف جمع وتنظيم كافة المعلومات الخصبة بالتراث الاسلامي من مخطوطات ووثائق وصور مع تعزيز قدرة الجهاز الهندسى لعمل تسجيل دقيق متكامل للمبانى والمناطق التاريخية والاثرية .

٧- انشاء دبلومات في الترميم المعماري لمدة سنتين بكليات الهندسة والفنون الجميلة .

٨- عدم اصدار قرارات او تشريعات لمشروعات تمس الواقع الاثرية قبل نص هذه المشروعات على هيئة الاثار .

ولتحسين الظروف البيئية نوصى بما يلى :

٩- تشجير المناطق المحيطة بالاثار لتنقية الوسط البيئي بهذه المناطق .

١٠- استخدام الوسائل التقنية لتنقية مخلفات المصانع من الانبعاثات والغازات التي تضر بالاثار .

- ٩- ايجاد دراسة كاملة للتخلص من النفايات والقمامة على المستوى القومي .
- ١٠- من سير السيارات بالمناطق الاقرية وتحويل هذه المناطق الى مناطق للمشاة مع السطح بالمواصلات الخفيفة لخدمة المحلات التجارية ذات النشاط الغير ضار وفي أوقات محددة فقط .
- ١١- يجب أن يتم الترميم بأسلوب متكامل مع النسيج العمراني المحيط أو البيئة المحيطة بحيث يصاحب الترميم معالجة اوضاع الجوار السيئة والتي تفسد ما تم ترميمه مع مرور الوقت .
- والاسلوب الامثل هو رفع مستوى الخدمات العامة مثل الصرف الصحي والتغذية بالمياه والكهرباء الى جانب رفع مستوى الانشطة التجارية والحرفية بالمنطقة للنهوض بها اجتماعياً وثقافياً وتجارياً وصحياً ، اى وضع خطه قومية لانعاش المنطقة كلها وادماجها في النسيج العمراني وبالتالي امكانية الاستفادة بها سياحيا بصورة لائقه .

وفي النهاية يجب أن تضع أنفسنا أمام سؤال هام وهو : ما هو الهدف من الحفاظ على التراث الحضاري لكي يمكن إقناع المواطنين بمدى جدواً لهذا المشروع ، هل هو مجرد الترميم للحفاظ على المباني التاريخية أم اعادة الحياة الى المبني مرة أخرى من خلال ترميمه وادخاله ضمن النسيج العمراني للمنطقة وأعادة استعماله الاستعمال المناسب وعلى الا يكون الترميم بهدف اعادة حركة النمو والتطور والتقدم ولكن على أساس أن يكون الهدف منه الوضع الجديد وخلق بيئه متكاملة منسجمة .

أنت لست بصدق محاولة احياء العمارة الاسلامية باستعمال نفس الاشكال او العناصر القديمة كما حدث في اوروبا في القرن التاسع عشر باعادة احياء الكلاسيكية ولكن أنت هنا تحاول استخلاص مبادئ وقيم معمارية من القديم وادخالها في الجديد . ويمكن تفهم ذلك من خلال دراسة التطور المعماري والعماري للمنطقة التاريخية فيها تعايشت عماره عدة عصور منذ نشأة القاهرة الفاطمية عام ٩٦٩ / ٥٣٥هـ وحتى بداية القرن التاسع عشر حين تركت تراویثها وارتقت في احضان الحضارة الغربية تحت شعار التقدم فنشأت هذه الامثلة السيئة لعمارة غريبة عنا .

على الرغم من تعدد واختلاف العصور الإسلامية التي مرت على مصر وتعدد التأثيرات الحضارية الوافدة منها ، إلا أننا نجد أنفسنا ألم تراث يعبر عن الشخصية المعاصرة المحلية . كما أن العمارة وإن تغيرت وتنوعت في كل عصر إلا أنها كانت تتعايش وتنتمي وتنسجم مع بعضها .

ان ما حدث في القرن التاسع عشر والقرن العشرين هو في الحقيقة انقطاع في حلقة استمرت عشرة قرون وسيطر على المنطقة طابع غريب هدم كل القيم والمعايير التي سادت وأوجد هوة واسعة بين الإنسان والمجتمع .

ان أسلوب الترميم والمحافظة على المباني والمناطق التاريخية يجب أن يرتبط بالأسس التي حددتها المواثيق الدولية الصادرة من اليونسكو في هذا الشأن هذا بالإضافة إلى ملائمة ذلك الأعمال للنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول حيث أنه من الصعب تطبيق نظريات طبقت في أوروبا في دول العالم الثالث إلا بعد تطويرها لتتوافق مع نظم هذه الدول .